

Distr.: General
5 March 2014
Arabic
Original: English

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة



اللجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة
أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

الرد الأول للجنة الفرعية لمنع التعذيب وغيره من ضروب
المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على
ردود البرازيل على التوصيات وطلبات الحصول على
المعلومات التي تقدمت بها اللجنة الفرعية لمنع التعذيب
في تقريرها عن زيارتها الدورية الأولى إلى البرازيل
(CAT/OP/BRA/1/Add.1)*

* وفقاً لمقرر اللجنة الفرعية لمنع التعذيب في دورتها الخامسة، لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة
التحريرية بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

(A) GE.14-41373 280314 040414



* 1 4 4 1 3 7 3 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٣-١ ملاحظات أولية
٣	١٠-٤ التعاون
٥	١٥-١١ المسائل ذات الأولوية
٦	٢٥-١٦ التنفيذ
٦	٢١-١٦ ألف - تعقد النظام الاتحادي
٨	٢٥-٢٢ باء - الانفصال بين القانون والممارسة
٩	٣٣-٢٦ خامساً - الآلية الوقائية الوطنية
٩	٣١-٢٦ ألف - الآلية الوقائية الوطنية
١٠	٣٢ باء - الآليات المحلية
١١	٣٣ جيم - السياسات والأطر الوقائية الأخرى
١١	٦٢-٣٤ سادساً - التعذيب وسوء المعاملة
١٢	٤٥-٣٨ ألف - ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة
١٤	٤٦ باء - حالات الوفاة أثناء الاحتجاز
١٤	٥١-٤٧ جيم - الأعمال الانتقامية
١٥	٥٤-٥٢ دال - الإفلات من العقاب
١٦	٦٢-٥٥ هاء - المجموعات الإجرامية المنظمة والفساد
١٨	٦٩-٦٣ سابعاً - الأوضاع المادية في مرافق الاحتجاز
١٨	٦٥-٦٣ ألف - الاحتجاز الاحتياطي لدى الشرطة
١٨	٦٦ باء - اكتظاظ السجون والأوضاع فيها
١٩	٦٧ جيم - الأوضاع المادية في السجون
١٩	٦٩-٦٨ دال - تقديم الرعاية الصحية
٢٠	٧٠ ثامناً - الضمانات
٢٠	٧٦-٧١ تاسعاً - الآليات والسياسات الأخرى لمنع التعذيب ومكافحته في البرازيل
٢٠	٧٣-٧٢ ألف - الخطة الرئيسية لنظام السجون
٢١	٧٥-٧٤ باء - المجالس المجتمعية
٢١	٧٦ جيم - مكاتب أمين المظالم

أولاً - ملاحظات أولية

- ١ - إن قيام الآليات الوقائية الوطنية واللجنة الفرعية لمنع التعذيب (اللجنة الفرعية) بزيارات، والتعاون بين السلطات الحكومية وهذه الهيئات، أمران أساسيان بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (البروتوكول الاختياري) من أجل منع التعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال.
- ٢ - وتتعهد الدول الأطراف، بموجب المادة ١٢ (د) من البروتوكول الاختياري، بالدخول في حوار مع اللجنة الفرعية بشأن تنفيذ التوصيات التي تقدمها هذه الأخيرة. ولكي يكون ذلك الحوار مجدياً، على الدول أن ترد على توصيات اللجنة الفرعية وطلبات الحصول على المعلومات التي تتقدم بها، في الوقت المناسب وبطريقة مدروسة وشاملة. وعلى الدول أن تنظر في توصيات اللجنة الفرعية بحسن نية، بغية تنفيذها، إذا اقتضى الأمر، على مراحل ووفقاً لخطة عمل تشمل جداول زمنية واضحة لمعالجة كل مسألة من المسائل.
- ٣ - وتطلب اللجنة الفرعية من سلطات جمهورية البرازيل الاتحادية أن تتذكر هذا الالتزام أثناء مواصلة حوارها مع اللجنة الفرعية.

ثانياً - التعاون

- ٤ - تأخر رد البرازيل على تقرير اللجنة الفرعية قليلاً، بأكثر من شهرين. وقدمت البرازيل في ردها معلومات مفصلة عن معاملة الأشخاص المحتجزين وظروف احتجازهم. وتقر اللجنة الفرعية بالجهود التي بذلتها البرازيل من أجل إعداد هذا الرد المفصل، الذي يساعد في تكوين صورة أكمل عن الحالة في البرازيل.
- ٥ - واللجنة الفرعية على علم باستعداد البرازيل لدعمها خلال زيارتها المستقبلية إلى الدولة، وهو ما أعربت عنه الحكومة الاتحادية في ردها على الملاحظات الأولية للجنة الفرعية. وترحب اللجنة الفرعية بذلك، ولكن لتفادي أي لبس في المستقبل، تود أن توضح أنها ليست جزءاً من الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة (انظر الفقرة ٢ من رد الدولة)، بل إن ولايتها تابعة مباشرة من البروتوكول الاختياري. وبناء على ذلك، فإن دخول اللجنة الفرعية إلى دولة ما، ونقلها داخلها، ووصولها إلى جميع أماكن الاحتجاز هي أمور تنص عليها الاتفاقية، ولا تحتاج اللجنة الفرعية إلى دعوة إضافية من الدولة. ومع هذا، فإن اللجنة الفرعية سعيدة بتعبير حكومة البرازيل الهام عن تعاونها بما يتفق وروح البروتوكول الاختياري، وتشيد بهذا التعاون.
- ٦ - وترحب اللجنة الفرعية أيضاً باستعداد البرازيل لنشر تقرير زيارة اللجنة الفرعية. فنشر هذا التقرير يزيد من الشفافية ويشكل حماية إضافية من التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولن تساعد هذه الخطوة المهمة في منع التعذيب وسوء المعاملة في البرازيل

فحسب، بل ستكون أيضاً مثلاً مفيداً يتبعه الآخرون. ووفقاً لذلك، وفي إطار مواصلة التعاون الذي أبدته البرازيل بالفعل، تشجع اللجنة الفرعية السلطات البرازيلية على أن تأذن بنشر رد الحكومة، وهذا الرد، على النحو المنصوص عليه في المادة ١٦ (٢) من البروتوكول الاختياري.

٧- وعلى الرغم من اتخاذ البرازيل لهذه الخطوات الرسمية المذكورة أعلاه من أجل الوفاء بالتزامها بموجب البروتوكول الاختياري فيما يخص التعاون مع اللجنة الفرعية، فإن هذه الأخيرة تشعر بالقلق لأن عدداً كبيراً من التوصيات الواردة في تقرير الزيارة لم يحظ باعتراف الدولة أو باهتمامها بشكل تام. وفي معظم الحالات، قُدمت المعلومات ذات الصلة بالتوصيات. ومع ذلك، ترى اللجنة الفرعية أنه في حالات كثيرة، يظل معظم الردود على توصيات محددة عاماً ومنحصرًا في المستوى السياسي، بدلاً من أن يشير إلى تدابير ملموسة لضمان ترجمة السياسة العامة إلى ممارسات، أو إلى تفاصيل ذات صلة محددة ومباشرة بالتوصيات.

٨- وترى اللجنة الفرعية أن من المثير للقلق بشكل خاص أن رد البرازيل لم يتضمن سوى إشارة عابرة إلى الاستخدام المنهجي للتعذيب وسوء المعاملة الذي يتعرض له العديد من السجناء، والمبين إلى جانب التوصيات في تقرير زيارة اللجنة الفرعية. وفي واقع الأمر، يبدو رد البرازيل حالياً من أي تفاصيل بشأن الطريقة التي تنوي بها الدولة معالجة هذه المسائل معالجة عملية، - من خلال تنفيذ السياسة العامة وليس إعادة ذكر السياسة العامة نفسها -، في ضوء توصيات اللجنة الفرعية. ومن المؤسف أن هذا، بالإضافة إلى عدم تنفيذ البرازيل لتوصيات آليات أخرى للأمم المتحدة، لا يقنع اللجنة الفرعية تماماً بالتزام الدولة بتنفيذ توصياتها. ومع ذلك، تحيط اللجنة الفرعية علماً بالخطة الرئيسية للبرازيل، وتعتبرها خطوة إيجابية إلى الأمام، وتأمل في إدخال مزيد من التفاصيل عليها لضمان تنفيذها، بطريقة مناسبة، في أماكن الاحتجاز في جميع أنحاء البلد.

٩- ويركز هذا الرد على بعض من المسائل الأشد إلحاحاً التي لم يغطيها رد البرازيل بشكل شامل، أو لم يشير إليها على الإطلاق. لكن، على الرغم من أن اللجنة الفرعية لا تعود إلى جميع التوصيات الواردة في تقرير زيارتها، فإنها تود أن تؤكد أن جميع التوصيات الواردة في تقرير الزيارة الأصلي هي توصيات هامة ولا تزال كذلك، وأنها تتوقع ردوداً على جميع هذه التوصيات في الوقت المناسب.

١٠- وفي البداية، تود اللجنة الفرعية تسليط الضوء على ثلاث مسائل تثير قلقاً خاصاً وملحاً للغاية تحث السلطات على اتخاذ خطوات فورية لمعالجتها. وترى اللجنة الفرعية أن إجراءات من هذا القبيل تصب في صميم تعهد الدولة والتزامها بالتعاون مع اللجنة الفرعية لتحسين معاملة المحتجزين وأوضاع احتجازهم بغية القضاء على التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

ثالثاً- المسائل ذات الأولوية

١١- مثلما ذكر أعلاه، تدرك اللجنة الفرعية تماماً أن العديد من توصياتها هي توصيات سبق لهيئات أخرى من هيئات الأمم المتحدة وهيئات إقليمية أن قدمتها إلى السلطات البرازيلية، لكن الدولة لم تنفذها، (انظر الفقرة ٨ من التقرير). وتشعر اللجنة الفرعية بالقلق بالغ، لا سيما إزاء مسألتين تتعلقان بتنفيذ توصياتها وترى أن استمرارهما يعرقل بشدة أي إمكانية لمنع التعذيب وسوء المعاملة على نحو فعال في البرازيل. وتشعر اللجنة الفرعية بالقلق بوجه خاص بسبب ما يلي:

(أ) تذرع البرازيل بتعقد بيئتها الاتحادية والشكليات المفرطة فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات مختلف الكيانات الحكومية لتبرير عدم التنفيذ وعدم الامتثال. وترى اللجنة الفرعية أن هذا التذرع ليس مقبولاً ولا مفيداً في حل العديد من المسائل التي سُلِّط عليها الضوء في تقرير اللجنة الفرعية؛

(ب) ليس هناك أي انعكاس أو احترام أو ممارسة للضمانات القائمة على المستويين التشريعي والسياسي، في مرافق الاحتجاز في البرازيل. ويجري تناول هاتين النقطتين بالتفصيل في الفرع الوارد أدناه، مع تقديم توصيات.

١٢- وإلى جانب ذلك كمسألة مستعجلة، أوصت اللجنة الفرعية بإغلاق سجن آري فرانكو على الفور. ومع ذلك، يتبين للجنة الفرعية من ردود الدولة أن هذا السجن لا يزال مفتوحاً، على الرغم من "احتمال وقف" العمليات فيه (الفقرة ٤٤ من رد الدولة). وتطلب اللجنة الفرعية تأكيد ما إذا كان هذا يعني أن السجن قد أُغلق أي أنه لم يعد فيه سجناء، وفي حال إغلاقه، تطلب بيان تاريخ إغلاقه وتفاصيل ذلك. وفي حال لم يُغلق، فإن اللجنة الفرعية تكرر دعوتها إلى إغلاق سجن آري فرانكو على الفور. وبعد ذلك، يمكن أن تقرر البرازيل إما '١٠ تجديد السجن لمواءمته مع المعايير الدولية وبالتالي فتحه من جديد أو '٢٠ إغلاقه نهائياً.

١٣- وعلى أي حال، يجب أن تؤكد اللجنة الفرعية رأيها بأنه ينبغي ألا يظل سجن آري فرانكو مفتوحاً في وضعه الحالي، أيّاً كانت الظروف. فمن شأن هذه الحالة أن تديم أوضاعاً تشكل سوء معاملة للسجناء، ولذا ينبغي وضع نهاية لهذه الحالة، في وقت قريب جداً، عن طريق إغلاق السجن. وتطلب اللجنة الفرعية معلومات محددة عن إغلاق السجن، بما في ذلك التاريخ الذي أُغلق أو سُيُغلق فيه، ومعلومات إضافية عن المرافق التي نُقل إليها السجناء الحاليون. وإذا كانت السلطات تنوي مواصلة تجديد السجن بمجرد إخلائه، تطلب اللجنة الفرعية تفاصيل عن أعمال التجديد المحددة المخطط لها، والأطر الزمنية لاستكمالها وإعادة فتح السجن من أجل استقبال السجناء.

١٤ - وقد أعربت اللجنة الفرعية، في ملاحظاتها الأولية، عن قلقها البالغ إزاء خطر الانتقام من الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات، وإزاء الافتقار إلى رقابة مناسبة وضمانات واقية من الأعمال الانتقامية (انظر الفقرات ٥٩-٦٢ من التقرير). ولا تزال اللجنة الفرعية تشعر بالقلق الشديد إزاء هذه المسألة، التي تعتبرها مسألة كبيرة ومستمرة. ونظراً إلى أولوية المسألة، توجه اللجنة الفرعية انتباه الدولة إلى تعليقها الواردة أدناه بشأن المسألة، وتطلب منها اتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ توصياتها ذات الصلة (انظر الفقرات ٤٧-٥١ أدناه).

١٥ - وتوصي اللجنة الفرعية أيضاً بأن تقوم الهيئات المستقلة للرقابة، مثل ممثلي مكتب أمين المظالم، والجهاز القضائي، والمجتمع المدني، والآلية الوقائية المحلية (إن وُجدت)، بزيارات إلى المواقع التي نُقل إليها المحتجزون من أجل تقديم صورة دقيقة عن معايير المعاملة والأوضاع السائدة في هذه المرافق البديلة. وتطلب اللجنة الفرعية تفاصيل عن أي ترتيبات وزيارات قد أُحرقت في هذا الصدد.

رابعاً - التنفيذ

ألف - تعقد النظام الاتحادي

١٦ - مثلما ذُكر أعلاه، تشعر اللجنة الفرعية بقلق بالغ لأن البرازيل ركزت في ردها تركيزاً شديداً على تعقد نظامها الاتحادي، وشدت بشكل خاص على الشكليات الصارمة الموجودة بين سلطات ومسؤوليات مختلف الكيانات الحكومية. وتذكر اللجنة الفرعية أن هيكل البرازيل الاتحادي معقد في واقع الأمر. لكنها تشعر بالقلق بسبب الاعتماد على هذا الهيكل المعقد لتبرير العديد من الأمور، - بما فيها الأوضاع المزرية والمعاملة السيئة لعدد كبير جداً من المحتجزين، - التي سلط عليها الضوء في تقرير زيارة اللجنة الفرعية.

١٧ - وتشدد اللجنة الفرعية على أن تعقد نظام البرازيل الاتحادي لا يمكن أن يبرر بأي شكل من الأشكال عدم تقييد البرازيل بالتزاماتها الدولية. وتذكر اللجنة الفرعية الدولة أيضاً بأن دولة البرازيل الاتحادية، ككيان كامل وموحد، هي التي يقع عليها بشكل مباشر واجب التقييد بالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري، مثلما هو الحال في واقع الأمر بالنسبة لجميع المعاهدات الأخرى التي أصبحت البرازيل طرفاً سامياً متعاقداً فيها.

١٨ - وتذكر اللجنة الفرعية السلطات البرازيلية أيضاً بالمادة ٤ من مواد لجنة القانون الدولي المتعلقة بمسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً، التي توضح أنه، في القانون الدولي، (أي فيما يتصل بالبروتوكول الاختياري)، السلطات المركزية للدولة هي التي تتحمل المسؤولية عن الإجراءات التي تتخذها أجهزتها، بما فيها تلك الخاضعة لولاية كيانات

اتحادية محلية. وليس من المناسب ولا من المقبول أن تعتمد السلطات المركزية على تعقد نظام البرازيل الاتحادي لتفسير عدم تقيدها بالتزاماتها الدولية. ويظل بالأحرى من مسؤولية السلطات المركزية ضمان الوفاء بهذه الالتزامات والتقيدها بما على جميع المستويات على نطاق الدولة. وتأمل اللجنة الفرعية في أن تأخذ السلطات البرازيلية هذه النقاط بعين الاعتبار، وأن تتخذ، بروح التعاون الذي يشكل في الواقع هدف اللجنة الفرعية والبروتوكول الاختياري، تدابير لمعالجة هذه المسألة في ضوء التوصيات المقدمة في هذا الرد.

١٩ - وفيما يخص هذه المسألة، تطلب اللجنة الفرعية معرفة ما يلي:

(أ) ما إذا كان تقرير زيارة اللجنة الفرعية قد وُزِعَ على السلطات الحكومية المحلية المعنية، والسجون، وجميع الهيئات والسلطات المعنية الأخرى، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الطريقة التي وُزِعَ بها (على سبيل المثال، متى، وبأي وسيلة اتصال، وإلى من وُجِّه بالتحديد)؛

(ب) ما إذا كانت السلطات المركزية قد اتخذت تدابير للتأكد من استلام الكيانات المعنية للتقرير، في حال توزيعه، وما هي أعمال المتابعة التي اضطلع بها مع الولايات والمؤسسات للإلحاح على الامتثال ورصده؛

(ج) في حال لم يوزع التقرير على جميع الولايات المعنية وعلى جميع السجون من النوع نفسه المبين في زيارة اللجنة الفرعية، فما هي السلطات أو المؤسسات التي لم تتلق التقرير أو لم تُعلم بوجوده، وما هي أسباب ذلك؛

(د) ما إذا كان أمناء المظالم والقضاة والمنظمات غير الحكومية المحلية وغيرها من الكيانات المعنية من قبيل الآليات الوقائية المحلية، قد أبلغوا أيضاً بوجود التقرير، وما إذا كانت قد أرسلت إليهم نسخ منه، وإذا كان الأمر كذلك، فإلى من أرسلت أو على من وُزِعَت هذه المعلومات وكيف جرى ذلك.

٢٠ - وإلى جانب هذا، ومن أجل ضمان تقيدها بتعهداتها الدولية، توصي اللجنة الفرعية الدولة بأن تراجع الطريقة التي تُنقل بها المعلومات عبر مختلف مستويات الحكومة، كما توصيها بأن تفكر في آليات جديدة وتضعها من أجل إذكاء الوعي المحلي بالالتزامات ودعم وتيسير الوفاء بهذه الالتزامات على المستوى المحلي ورصد مدى الوفاء بها. ولا هدف للجنة الفرعية من هذه التوصية سوى الأثر الذي سيكون لها على تنفيذ توصيات اللجنة الفرعية نفسها، على الرغم من أن المزايا التي سيأتي بها هذا الإجراء على العموم غنية عن البيان.

٢١ - وتود اللجنة الفرعية أن تؤكد أن وجود آلية وقائية وطنية فعالة ومستقلة تماماً ومزودة بالموارد المناسبة قد يساهم مساهمة كبيرة في الجهود المبذولة في هذا الصدد. ويمكن لهذه الآلية أن تقدم، من خلال تقاريرها، بياناً موثقاً به إلى السلطات المركزية بشأن

ما إذا كانت التوصيات والضمانات القانونية الخاصة بالبرازيل قيد التنفيذ (وما سبب عدم تنفيذها، إذا لم تكن قيد التنفيذ). ويفضي إنشاء آليات وقائية محلية إلى المزايا نفسها. (انظر الفقرة ٣٢ أدناه).

باء- الانفصال بين القانون والممارسة

٢٢- أكدت اللجنة الفرعية في تقرير زيارتها أن الإطار القانوني لمنع التعذيب في البرازيل كاف إلى حد كبير (الفقرة ٢٢ من التقرير). وتود اللجنة الفرعية أن تؤكد من جديد، وبشدة، أن أنواع الحماية والضمانات المنصوص عليها في القانون لا تطابق في كثير من الأحيان الحقيقة الموجودة على أرض الواقع. وفي حالة البرازيل، ليس هناك ببساطة أي تطابق بين الإطار القانوني والسياسي القائم لمنع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والحقيقة والممارسة الموجودتين في أماكن الاحتجاز. ولذلك، من المخيب للآمال إلى حد ما أن البرازيل ركزت في ردها تركيزاً كبيراً للغاية على الحماية الموفرة على الصعيد القانوني والسياسي، ولم تول تنفيذ هذه القوانين والسياسات سوى اهتمام قليل جداً. فتنفيذ القوانين والضمانات هو الذي سيكون له أثر في منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ويساور اللجنة الفرعية القلق بشكل أساسي لأن تنفيذ القوانين والضمانات ذات الصلة في البرازيل هو الأمر غير المرضي في هذه المرحلة.

٢٣- وبالنظر إلى هذا الانفصال بين القانون والممارسة، تحت اللجنة الفرعية السلطات على اتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذا الأمر. وتوصي اللجنة الفرعية بأن من الممكن معالجة ذلك عن طريق عدد من النهج المتكاملة، بما فيها ما يلي:

(أ) نصح عدم التسامح مطلقاً بإزاء التعذيب وجميع أشكال سوء المعاملة الأخرى الذي يتجلى في الممارسة من خلال أخذ ادعاءات التعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة مأخذ الجد، رهناً بإجراء تحقيق فوري ومستقل مع الشخص الذي تقدم بالادعاءات وأي شهود أبعادوا عن خطر التخويف أو الانتقام، وإجراء محاكمة جنائية عادلة، عند الاقتضاء، تفضي إلى فرض العقوبات الكافية والمناسبة مع خطورة الجريمة (إذا كانت هناك إدانة)؛

(ب) برامج لإذكاء الوعي، - بما في ذلك الملصقات، والكتابات وحلقات العمل التي يمكن الوصول إليها، - وإخبار المحتجزين ومحامي الدفاع بحقوقهم، وإتاحة إمكانية الوصول إلى آليات الشكاوى وغير ذلك؛

(ج) التدريب المستمر لجميع الموظفين العاملين في أماكن الاحتجاز، في جميع الولايات، على الضمانات القانونية، والمعايير المقبولة فيما يخص احتجاز السجناء ومعاملتهم والأنظمة الخاصة بهم.

٢٤- وتوصي اللجنة الفرعية أيضاً بالنظر إلى النهج الأول بالأخص من هذه النهج، - أي عدم التسامح مطلقاً، - كنهج ذي أولوية يجب التركيز عليه بشكل خاص في تدريب الموظفين.

٢٥- وفضلاً عن ذلك، ولمعالجة الانفصال بين القانون والممارسة والمساعدة في تسليط الضوء عليها، توصي اللجنة الفرعية بتطبيق رقابة مستقلة ومنتظمة من خلال زيارات يقوم بها أفراد من الجهاز القضائي، والآلية الوقائية الوطنية (التي تأمل اللجنة الفرعية في إنشائها قريباً)، والآلية الوقائية المحلية للزيارات (عندما تكون هناك واحدة، انظر الفقرة ٣٢ أدناه)، ومجموعات أخرى مثل المنظمات غير الحكومية.

خامساً - الآلية الوقائية الوطنية

ألف - الآلية الوقائية الوطنية

٢٦- تلزم المادة ١٧ من البروتوكول الاختياري الدول بأن تعين أو تنشئ، في غضون سنة واحدة بعد بدء نفاذ البروتوكول، آلية وقائية وطنية تتماشى مع ما ينص عليه البروتوكول من أحكام وتستدير بالمبادئ التوجيهية التي وضعتها اللجنة الفرعية.

٢٧- وتود اللجنة الفرعية أن تؤكد أنه كان من المفروض إنشاء الآلية الوقائية الوطنية للبرازيل بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٨، ولأن البرازيل تأخرت في ذلك لمدة حوالي خمس سنوات، فإنها لم تف بالتزاماتها الدولية. وتخطط اللجنة الفرعية علماً بأن مشروع التشريع المتعلق بالآلية الوقائية الوطنية يخضع للاستعراض حالياً في مجلس النواب باعتباره أولوية من الأولويات. وفي الواقع، علمت اللجنة الفرعية مؤخراً (في نيسان/أبريل ٢٠١٣) أن مجلس النواب قد وافق على مشروع القانون ذي الصلة وأنه يجب الآن إقراره في مجلس الشيوخ. وتوصي اللجنة الفرعية بالإسراع في هذه العملية وبوضع التشريع موضع النفاذ بأقل تأخير ممكن. وتطلب اللجنة الفرعية الحصول على مزيد من التفاصيل عن حالة مشروع القانون والتقدم احرز بشأنه في البرلمان.

٢٨- وتخطط اللجنة الفرعية علماً بادعاء البرازيل أن مشروع القانون "يستوفي شروط الاستقلالية والفعالية والنجاعة، والتعاون المجدي سياسياً بين شتى المؤسسات ذا الاختصاص والصلاحيات في هذا الموضوع" (الفقرة ١٦٦ من رد الدولة). بيد أن اللجنة الفرعية تدرك تماماً أن أحدث مشروع تشريع رآته لا يتماشى مع هذا الموقف من وجهة نظرها. (الفقرة ١٦ من التقرير). وبشكل خاص، تشعر اللجنة الفرعية بالقلق إزاء أسلوب اختيار أعضاء الآلية الوقائية الوطنية، الذي لا يمكن أن يضمن استقلالية أعضاء الآلية. وتكرر اللجنة الفرعية توصيتها المقدمة في الفقرة ١٧ من تقرير زيارتها. وتطلب اللجنة الفرعية أيضاً إرسال نسخة إليها من أحدث مشروع قانون بالصيغة المقررة أمام البرلمان، لكي تقدم تعليقاتها عليه.

٢٩- وتشعر اللجنة الفرعية بالقلق أيضاً بسبب الإشارة إلى "التعاون المجدي سياسياً" في رد البرازيل. فهذا لا يوحي بوجود تعاون تام مع الآلية الوقائية الوطنية، على النحو الذي يقتضيه البروتوكول الاختياري والذي تتوقعه اللجنة الفرعية. وتطلب اللجنة الفرعية من البرازيل توضيح معنى هذه العبارة وتقديم تفاصيل بالتحديد عن شكل التعاون الذي يعتبر غير مجدٍ سياسياً، والطريقة التي يُفحص بها ذلك، وفي أي مرحلة، ومن يقوم بذلك، وتفاصيل عما إذا كانت البرازيل قد ترى أن من الضروري الحد من التعاون مع الآلية الوقائية الوطنية لأي سبب من الأسباب، وتعليل ذلك.

٣٠- ومنذ تلقي اللجنة الفرعية لرد البرازيل، وعلمها بإقرار مشروع التشريع المتعلق بالآلية الوقائية الوطنية في مجلس النواب، تلقت بعض الإشارات إلى أن حق هذه الآلية في الوصول إلى أماكن الاحتجاز قد لا يبقى تلقائياً، وتفهم من ذلك أنه قد يصبح مشروطاً بإبلاغ مسبق. وتطلب اللجنة الفرعية من البرازيل أن توضح حقوق الآلية الوقائية الوطنية في الوصول، المنصوص عليها في مشروع التشريع. ولكي تكون الآلية الوقائية الوطنية على أقصى قدر ممكن من الفعالية، توصي اللجنة الفرعية السلطات أيضاً بإعادة النظر في هذا الموقف، والتفكير، كحل بديل، في جعل وصول الآلية إلى جميع أماكن الاحتجاز أمراً تلقائياً، سواء كانت زيارة الآلية معلنة أو غير معلنة.

٣١- وينبغي أن تتقيد الآلية الوقائية الوطنية بالأخص بالمواد ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ من البروتوكول الاختياري ومبادئ باريس. وتطلب اللجنة الفرعية نسخة من أحدث مشروع تشريع لكي تعلق عليه، وتطلب مواصلة إطلاعها على التقدم المحرز بشأنه بعد اعتماد مسودة مشروع القانون.

باء- الآليات المحلية

٣٢- توصي اللجنة الفرعية بإنشاء آليات وقائية محلية في بعض الولايات البرازيلية. وتعتبر اللجنة الفرعية ذلك خطوة مهمة وتدرجية يمكن أن تساهم إلى حد كبير في مكافحة التعذيب وسوء المعاملة، وأن تكون أيضاً بمثابة نموذج يحتذى في الدول المجاورة الأخرى. لكن البرازيل لم ترد على توصية اللجنة الفرعية الواردة في الفقرة ٢٠ من تقريرها، وتطلب اللجنة الفرعية معرفة ما إذا كانت الدولة قد اتخذت خطوات من أجل تنفيذ هذه التوصية وضمن الاستقلالية الوظيفية والموارد الكافية اللازمة لهذه الآليات بما أن من شأن ذلك أن يعزز الحماية، وإذا كان الأمر كذلك، فما هي هذه الخطوات.

جيم- السياسات والأطر الوقائية الأخرى

٣٣- ترحب اللجنة الفرعية بالتفاصيل المقدمة عن الآليات والسياسات المصممة لمنع التعذيب وسوء المعاملة ومكافحتهما، والتي تضاف إلى الآلية الوقائية الوطنية والآليات المحلية المثيلة لها. وتسلط اللجنة الفرعية الضوء بشكل خاص على 'الخطوة الرئيسية' للبرازيل (الفقرة ١٥٢ والفصل الخامس من رد الدولة). وتورد اللجنة الفرعية تعليقاتها وتوصياتها وطلباتها المتعلقة بهذه التدابير أدناه.

سادساً- التعذيب وسوء المعاملة

٣٤- علمت اللجنة الفرعية، خلال زيارتها، بروايات متكررة ومستمرة وموثوق بها بشأن ما يُرتكب من أعمال التعذيب وسوء المعاملة على أيدي أفراد الشرطة المدنية والعسكرية بحق البالغين والأحداث على حد سواء (انظر الفقرات ٧٩-٨٦ من التقرير)، وعلى أيدي حراس السجون داخل السجون وخلال نقل السجناء في مركبات دوائر العمليات الخاصة، (الفقرات ١٢٦-١٢٩ من التقرير)، وفي مرافق احتجاز الأحداث قبل محاكمتهم (الفقرة ١٤٣ من التقرير)، وفي المؤسسات الخاصة بالأطفال والمراهقين (الفقرات ١٤٤-١٥٠ من التقرير). ومن الجلي تماماً أنه على الرغم من التقدم الملحوظ في عدد من المجالات، لا يزال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة ممارسات منتشرة في البرازيل، داخل مجموعة كاملة من المؤسسات. ومن الواضح أيضاً ارتكاب عدد من السلطات الحكومية المختلفة أعمال التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

٣٥- وتشعر اللجنة الفرعية بقلق بالغ لأن البرازيل لم تستجب بشكل مباشر لأي من توصياتها المباشرة المتصلة بالتعذيب وسوء المعاملة، الواردة في تقرير زيارتها، بل أشارت من جديد إلى الإطار القانوني والسياسة العامة القائمين مسبقاً. وترى اللجنة الفرعية أن السلطات البرازيلية أفرطت في إيمائها بالآثار المترتبة على البنية الاتحادية للبرازيل. وعلى ما يبدو ترى الحكومة البرازيلية أن أي إخفاق في تنفيذ قوانينها وسياساتها في الممارسة العملية على المستوى المحلي هو أمر تتحمل مسؤوليته السلطات المحلية، وأنه يخرج بالتالي عن أيدي أو سيطرة الحكومة المركزية. ومثلما ذكر أعلاه، هذا النهج ليس مرضياً ولا مقبولاً، وتتطلع اللجنة الفرعية إلى تلقي آراء السلطات المركزية بهذا الشأن وإجراء مزيد من المناقشات حول هذه المسألة المعقدة والحساسة.

٣٦- وتشعر اللجنة الفرعية بالامتنان لتلقيها تفاصيل عن 'خطوة رئيسية' تغطي البلد بكامله (انظر التعليقات الواردة أدناه)، لكنها تلاحظ أن تفاصيل هذه الخطوة قدمت كبديل للردود المفصلة التي طلبتها اللجنة الفرعية، على سبيل المثال فيما يخص نتائج التحقيقات (الفقرة ٩٠ من التقرير، مثلاً). وتغتنم اللجنة الفرعية هذه الفرصة لتكرر عدداً من توصياتها التي تعتبرها ذات أهمية كبيرة، لكن دولة البرازيل لم ترد عليها، للأسف، رداً تاماً حتى الآن.

٣٧- وفضلاً عن ذلك، تطلب اللجنة الفرعية من البرازيل تأكيد أن السلطات الحكومية المركزية ستتخذ جميع الخطوات المتاحة لضمان تنفيذ أحكام الخطة الرئيسية على جميع المستويات الحكومية، ولا سيما تنفيذها على المستوى المحلي لولايات البلد. وتطلب اللجنة الفرعية الحصول على تفاصيل بشأن خطط البرازيل، - وسترحب بالأخص بخطة عمل مفصلة، - وبشأن أي تدابير ستضعها البرازيل من أجل ضمان التنفيذ.

ألف - ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة

٣٨- تذكّر اللجنة الفرعية بتوصيتها الواردة في الفقرة ٨٦، وتدعو السلطات البرازيلية إلى التأكد من أن هناك سياسة عامة لعدم التسامح مطلقاً مع التعذيب وغيره من سوء المعاملة. ويشمل ذلك ضرورة أن تدين الولايات علناً وبشدة أي عمل من أعمال التعذيب وأن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لمنع التعذيب وسوء المعاملة. وتشمل الخطوات الوقائية، في جملة أمور، ما يلي:

(أ) متابعة جميع الادعاءات أو المعلومات المتعلقة بالتعذيب أو سوء المعاملة من خلال إجراء تحقيق في الوقت المناسب وعلى نحو مستقل ومحيد يفضي، إذا ثبتت مصداقية الادعاءات أو المعلومات، إلى المحاكمة وفرض العقوبات المناسبة التي تعكس خطورة الجريمة؛

(ب) إقامة نظام فعال للشكاوى لا يتيسر وصول المحتجزين إليه وإعلامهم به فحسب، بل أيضاً ينشأ على نحو يحمي سرية الشكاوى (أي يجب عدم مرور الشكاوى بأيدي سلطات الاحتجاز وعدم قراءتها لها بالطبع) ويضمن السلامة من الأعمال الانتقامية؛

(ج) وضع سجل وطني لجميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛

(د) توفير دورات تدريبية لجميع موظفي السجون، تُنظّم بشكل جيد وتركز على نزع عدم التسامح مطلقاً الذي تتبعه الدولة إزاء التعذيب، وتشدد على أهمية الممارسات الجيدة.

٣٩- وتوصي اللجنة الفرعية البرازيل باتخاذ خطوات إيجابية لضمان تنفيذ تدابير الحماية هذه في الممارسة العملية، وتنطلع إلى تلقي تعليقات البرازيل وخططها بشأن الطريقة التي يمكن أن تحقق بها ذلك.

٤٠- وقد قدمت اللجنة الفرعية، في الفقرة ١٢٩ من تقرير زيارتها، بعض التوصيات المحددة فيما يخص الادعاءات المستمرة المتعلقة بسوء المعاملة على أيدي حراس السجون، ودوائر العمليات الخاصة. وتذكّر اللجنة الفرعية البرازيل بهذه التوصيات، وتطلب من الدولة أن تؤكد أنها اتخذت خطوات لتنفيذ هذه التدابير. وتطلب اللجنة الفرعية أن تعرف، بالأخص، الكيفية التي ضمنت بها الدولة تعميم رسالة عدم التسامح مطلقاً على جميع هذه السلطات في جميع أنحاء البلد، وأن هذه الرسالة قد دعمت في جميع الحالات بإجراءات التحقيق والمحاكمة، حسب الاقتضاء.

٤١ - وإلى جانب ذلك، تطلب اللجنة الفرعية تلقي نسخة من أي قواعد قد وضعت بشأن استخدام الغازات المهيجة لضمان التقيد الصارم بمبدئي التناسب والضرورة، وتفاصيل عن الكيفية التي جرى بها نشر هذه القواعد ومراقبة تنفيذها على الصعيد المحلي. وتطلب اللجنة الفرعية تفاصيل أيضاً عن أي سجل وُضع في هذا الصدد (انظر الفقرة ١٢٩ د) من التقرير).

٤٢ - وقد أشارت اللجنة الفرعية إلى العديد من الادعاءات المستمرة والموثوق بها فيما يتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة في مرافق الأحداث (انظر الفقرات ١٤٣-١٤٨ من التقرير). وأشارت البرازيل، في ردها، إلى الفرعين الثالث والخامس المتعلقين بسياساتها كرد على توصيات اللجنة الفرعية الواردة في الفقرتين ١٤٩-١٥٠ من تقرير هذه الأخيرة. وبينما ترحب اللجنة الفرعية بهذه اللوحة العامة المفصلة عن السياسة العامة للبرازيل، وتحيط علماً بوجه خاص برد البرازيل الوارد في الفقرات ١٧٧-١٨١ بشأن منع التعذيب في النظام الاجتماعي التربوي، تطلب الحصول على مزيد من التفاصيل المحددة.

٤٣ - وطلبت اللجنة الفرعية، في الفقرة ١٤٩ من تقرير زيارتها، الحصول على معلومات بشأن خطة عمل للقضاء على التعذيب وسوء المعاملة فيما يخص الأطفال والأحداث. وتحيط اللجنة علماً بالآليات المشار إليها في رد البرازيل، ومنها قانون النظام الوطني الاجتماعي التربوي. ومع ذلك، فإنها تشعر بالقلق لأن الآليات المشار إليها في الرد لا تمثل أي خطوات جديدة أو خطوات إضافية إلى الآليات القائمة مسبقاً. وفي ضوء الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة الفرعية خلال زيارتها، والتي توضح ضخامة مشكلة سوء المعاملة في مرافق الأحداث، لا يسع اللجنة الفرعية إلا أن تخلص إلى أن التدابير المشار إليها غير فعالة تماماً. وهذا بصرف النظر عن أن إمكانية الوصول إلى بعض التدابير الوقائية المطبقة بشكل أوسع على جميع المحتجزين (انظر على سبيل المثال، خطة العمل المتكاملة لمنع التعذيب ومكافحته) غير متاحة بحكم الواقع، على أساس جغرافي، لجميع المحتجزين (انظر التعليقات الواردة أدناه).

٤٤ - وفيما يتعلق بالأحداث، تكرر اللجنة الفرعية طلبها الحصول على تفاصيل من الدولة بشأن خطة للعمل. وينبغي أن تراعي هذه الخطة أوجه القصور التي أشارت إليها اللجنة الفرعية في الفقرات ١٤٣-١٥٠ من تقريرها. وبوجه خاص، توصي اللجنة الفرعية بوضع إطار زمني يمكن أن تحقق ضمنه أهداف مختلفة، وتتضمن الخطة تدابير بشأن ما يلي:

- (أ) أن يوفر تدريب يشدد على سياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء سوء المعاملة، لجميع العاملين في جميع المؤسسات الوطنية التي تعمل مع الأحداث المحتجزين؛
- (ب) أن يدرّب الموظفون الطبيون العاملون في أماكن الاحتجاز تدريباً مناسباً على الأمور المذكورة أعلاه، وأن يشمل تدريبهم التقيد على نحو مفصل ببروتوكول اسطنبول؛

(ج) أن يؤكّد للموظفين الطبيين أن نفي وقوع إصابات بسبب أفعال سوء المعاملة المشتبه في ارتكابها أو التستر على هذه الإصابات سيُعتبر مشاركة في سوء المعاملة وسيُخضع أيضاً لنهج عدم التسامح مطلقاً.

٤٥- وتكرر اللجنة الفرعية أيضاً توصيتها بأن يقتصر استخدام "قوات الأمن العام" على الحالات الاستثنائية وألا يؤذن به إلا من أعلى سلطة حكومية معنية، وفقاً لمعايير راسخة وواضحة، مع الإبلاغ عن كل عملية وتطبيق رقابة خارجية إلزامية. وتطلب اللجنة الفرعية تأكيد ما إذا كانت هذه التوصية قد نُفّذت، وإذا كان الأمر كذلك، تطلب اللجنة الفرعية إطلاعها على المعايير التي يجب استيفاؤها للسماح بهذا النوع من العمليات، وتفصيل عن الجهة التي لديها صلاحية الإذن بتدخل "قوات الأمن العام".

باء- حالات الوفاة أثناء الاحتجاز

٤٦- أشارت اللجنة الفرعية إلى ارتفاع عدد حالات الوفاة أثناء الاحتجاز بشكل ملحوظ، في تقريرها (انظر الفقرة ٨٩). وبينما تلاحظ اللجنة الفرعية أن البرازيل لم تستجب بعد لطلبها الحصول على معلومات محددة، تكرر طلبها (الفقرة ٩٠ من التقرير) بأن تقدم لها الدولة الطرف معلومات مفصلة، بما يشمل شهادات الوفاة وتقارير التشريح، عن أسباب وظروف جميع الوفيات التي حدثت في أماكن الاحتجاز، فضلاً عن معلومات بشأن التحقيقات المستقلة التي أجريت في هذا الصدد.

جيم- الأعمال الانتقامية

٤٧- أعربت اللجنة الفرعية، في ملاحظاتها الأولية، عن قلقها الشديد بشأن خطر الانتقام من الأشخاص الذين أجرت معهم مقابلات، وكذلك بشأن الافتقار إلى الرقابة والضمانات المناسبة الواقية من الأعمال الانتقامية (انظر الفقرات ٥٩-٦٢ من التقرير). وعلاوة على ذلك، تلقت اللجنة الفرعية، كما هو مبين في تقريرها، معلومات تفيد بأن أعمالاً انتقامية قد وقعت في مكان واحد على الأقل من أماكن الاحتجاز التي زارها، وهو سجن نيلسون هنغارييا للإناث. وتكرر اللجنة الفرعية إدانتها الشديدة لهذه الأعمال، وأي من الأعمال الانتقامية الأخرى التي وقعت، والتي تشكل مخالفة لالتزامات البرازيل الدولية. وتشعر اللجنة الفرعية بالقلق بوجه خاص لأن رد البرازيل لا يستجيب لتوصياتها المتصلة تحديداً بهذه المسألة.

٤٨- وتذكر اللجنة الفرعية الدولة بتوصياتها الواردة في الفقرتين ٦١ و٦٢ من تقرير الزيارة، وتطلب من الدولة بدء تحقيق فوري في هذه المسألة، وفي أي ادعاءات أخرى بشأن أعمال انتقامية، ومحاسبة من تثبت مسؤوليتهم عن ذلك. وتطلب اللجنة الفرعية إطلاعها بالتحديد على التدابير المتخذة في هذا الصدد ومواصلة إطلاعها على التقدم المحرز.

٤٩ - وتأسف اللجنة الفرعية لأن البرازيل لم تزودها بتقرير مكتب أمين المظالم الوطني لحقوق الإنسان، المتعلق بالزيارات التي كان من المقرر، حسب رد البرازيل على الملاحظات الأولية، أن يقوم بها المكتب فيما يخص الأعمال الانتقامية التي وقعت في سجن نيلسون هنغاريا. وتطلب اللجنة الفرعية إرسال هذا التقرير إليها، وإذا لم يكن موجوداً حتى الآن، فما سبب ذلك. وتطلب اللجنة الفرعية على الأقل تأكيد ما إذا كانت زيارة المكتب قد جرت، ومتى جرت في حال كان الرد بالإيجاب، وتفاصيل عن الاستنتاجات والإجراءات التي أعقبتها.

٥٠ - وقد سلطت اللجنة الفرعية الضوء، في تقريرها، على خوف السجناء المترددين في طلب المساعدة الطبية بسبب عقوبات عانوها من قبل لتقديمهم طلبات من هذا القبيل (الفقرتان ٤٤-٤٥ من التقرير). وتخطط اللجنة الفرعية علماً برد البرازيل (الفقرة ١٢١ من رد الدولة) الذي يشير إلى البروتوكول المدعى أنه يقدم توجيهات إلى الأفرقة الصحية فيما يخص تعزيز حقوق الإنسان. لكن ما زالت اللجنة الفرعية تشعر بالقلق لأن الرد لا يشير إلى التدابير التي يمكن اتباعها للتحقق من عدم وقوع أي أعمال انتقامية، بما فيها أعمال انتقامية قد تُرتكب بعد الفحص الطبي المطلوب.

٥١ - وعلى الرغم من أن اللجنة الفرعية تحيط علماً بتأكيد البرازيل أن هذه المسائل [المتعلقة بالأعمال الانتقامية عند طلب العناية الطبية] ستعالج وستُعتدّ بها على نحو شامل، فإنها تشعر بالقلق بسبب غموض هذا الرد. وبشكل خاص، تذكّر الدولة بأنه حتى في حال وجود ضمانات واستراتيجيات على المستويين القانوني والسياسي، يتعين أن تكون هذه الضمانات والاستراتيجيات محددة وقابلة للتنفيذ وأن تنفذ لكي يكون لها أثر. وتطلب اللجنة الفرعية من البرازيل تقديم مزيد من التفاصيل المحددة بشأن الطريقة التي ستتابع بها الأمور للتأكد من عدم وقوع أعمال انتقامية، ولعلاج المسألة بشكل صحيح في حال معالجتها. وتغتنم اللجنة الفرعية هذه الفرصة أيضاً لتذكير الدولة بالقيمة التي يمكن أن تضفيها آلية وقائية وطنية عملية ومستقلة تماماً وغنية بالموارد على هذا المسعى، باعتبارها آلية للمتابعة يمكن للسلطات البرازيلية تطبيق توصياتها من أجل تحسين هذا السجل ومعالجة المسائل الأساسية.

دال - الإفلات من العقاب

٥٢ - مثلما يبين تقرير اللجنة الفرعية، فإن الإفلات من العقاب على أعمال التعذيب أمر منتشر ويدل عليه عدم تقديم مرتكبيه إلى العدالة بشكل عام، فضلاً عن استمرار ثقافة تقبل بالإساءات التي يرتكبها الموظفون العموميون. وتشعر اللجنة الفرعية بقلق شديد لأن البرازيل لم تعالج هذه المسألة، ولم تستجب لتوصيتها الواردة في الفقرتين ٥٣ و ٥٥ من التقرير بشكل مباشر.

٥٣- وتكرر اللجنة الفرعية توصيتها الواردة في الفقرة ٥٥ من تقرير زيارتها والداعية إلى التحقيق على نحو شامل في جميع ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة كمسألة روتينية ومحاسبة الجناة على أفعالهم. ومثلما ذكر أعلاه، ينبغي للدولة الطرف إصدار إدانة شديدة، من أعلى مستوى في السلطة، تعلن أن التعذيب فعل لن يُسمح به أبداً كانت الظروف. وهذه الرسالة بشأن "عدم التسامح مطلقاً" إزاء التعذيب وسوء المعاملة ينبغي أن توجه على فترات منتظمة إلى جميع قوات الأمن وموظفي السجون، بوسائل منها التدريب المهني. وتطلب اللجنة الفرعية من البرازيل أن تؤكد أنها بصدد فعل ذلك، وتفاصيل عما تم أو يعتزم القيام به من أجل تنفيذ هذه التدابير، (بما يشمل الأطر الزمنية).

٥٤- وإلى جانب ذلك، طلبت اللجنة الفرعية، في العديد من اجتماعاتها، معرفة عدد الأفراد المحكوم عليهم بسبب جرائم التعذيب، ولم تحصل على أي معلومات بهذا الشأن (الفقرة ٥٢ من التقرير). وتكرر اللجنة الفرعية طلبها الحصول على هذه المعلومات الإضافية.

هاء- المجموعات الإجرامية المنظمة والفساد

٥٥- أشارت اللجنة الفرعية، في تقريرها، إلى وجود مجموعات إجرامية منظمة في جميع السجون تقريباً التي زارتها (انظر الفقرة ٥٧ من التقرير). وترى اللجنة الفرعية أن هذه الحالة الخطيرة تعرض المحتجزين، إلى حد كبير، لخطر التعذيب وسوء المعاملة وتوصي الدولة باتخاذ تدابير عاجلة لمعالجة هذه المشكلة في ضوء أفكار اللجنة الفرعية وتوصياتها الواردة في تقرير الزيارة.

٥٦- وبشكل خاص، تلاحظ اللجنة الفرعية أن الملفات الشخصية للسجناء في سجن آري فرانكو تتضمن بياناً من كل سجين يقر فيه بأنه قد وافق على إيداعه في زنزانة معينة تحت سيطرة جماعة معينة، وأنه يتحمل مسؤولية سلامته الشخصية في هذا الشأن (الفقرة ٩٢ من التقرير). وتعتبر اللجنة الفرعية تلك الممارسة ممارسة خطيرة وتوصي بالتحقق من مدى انتشارها في البلد واتخاذ خطوات ملموسة للقضاء عليها.

٥٧- وتوصي اللجنة الفرعية الدولة أيضاً بمعاينة جميع السجون على المستوى الوطني للتأكد من عدم حدوث هذه الممارسة في سجون أخرى في أنحاء البلد. وتطلب اللجنة الفرعية تفاصيل عن نتائج هذا التحقيق، وتوصي الدولة بوضع خطة عمل مفصلة، تتضمن حدوداً زمنية، من أجل مكافحة هذه المشكلة.

٥٨- وقد تأكدت اللجنة الفرعية، خلال زيارتها، من وجود صلة قوية بين السيطرة التي تمارسها المجموعات الإجرامية في السجون وفساد الشرطة. وتحيط اللجنة الفرعية علماً ببرد البرازيل، وفي حين ترحب ببعض التدابير المتخذة من أجل التصدي لذلك (انظر أدناه)، تظل قلقة لأن ذلك ما زال أقل مما هو مطلوب لمعالجة المسألة معالجة تامة، على النحو الموصى به في الفقرة ٥٨ من تقرير اللجنة الفرعية.

٥٩- وتكرر اللجنة الفرعية توصيتها الواردة في الفقرة ٥٨، وتطلب الحصول على تعليقات البرازيل على هذه التوصية بالتحديد وجميع جوانبها. وتشدد اللجنة الفرعية بالأخص على توصيتها الداعية إلى اعتماد سياسة صارمة وشفافة تتمثل في "عدم التسامح مطلقاً" مع الفساد، وتطبيقها على أعلى سلطات الشرطة والسجون. وينبغي دعم ذلك بتقديم رسالة قوية عن تلك السياسة من خلال التدريب والأخذ بنهج صارم لاجتثاث الفساد وملاحقة مرتكبيه ومعاقبتهم وفقاً لذلك، بأسلوب يتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة.

٦٠- وتؤكد اللجنة الفرعية أيضاً توصيتها بمراجعة أجور الشرطة وموظفي السجون، على أساس أن تدني أجور موظفي السجون يشكل أحد الأسباب العميقة للفساد وغيره من أشكال سوء معاملة المحتجزين، ويعرض السجناء بالتالي لخطر سوء المعاملة والاستغلال على يد المجموعات الإجرامية.

٦١- وترحب اللجنة الفرعية بالتدابير المتخذة لتوفير دورات تدريبية لموظفي السجون الحكوميين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك تدريبهم على حقوق الإنسان والمعايير الدنيا للتعامل مع السجناء (ال فقرات ٦٧-٧٧ من رد الدولة). وترحب اللجنة الفرعية أيضاً بإنشاء مدارس حكومية في مجال السجون كمراكز امتياز، وترى أن بإمكان الدولة أن تستفيد من هذه المدارس لتدريب موظفي السجون على المسائل المذكورة. وتطلب اللجنة الفرعية من البرازيل تأكيد نسبة موظفي السجون في البرازيل الذين درّبوا في هذه المراكز، وما إذا كانت هذه المراكز موجودة في جميع الولايات في البرازيل، وإذا لم يكن الأمر كذلك، تطلب اللجنة الفرعية بيان ما إذا كانت هناك خطط لإنشاء هذه المراكز في جميع الولايات وإطار زمني لذلك. وتطلب اللجنة الفرعية أيضاً تفاصيل عن الخطط الرامية إلى توسيع نطاق التدريب ليشمل جميع موظفي السجون في جميع أنحاء البلد، وعن إطار زمني معقول يمكن أن تحقق ضمنه هذه الخطط. وتوصي اللجنة الفرعية بإدراج نهج "عدم التسامح مطلقاً" إزاء التعذيب وسوء المعاملة والفساد في جميع الدورات التدريبية ذات الصلة التي تقدم لجميع موظفي السجون والشرطة.

٦٢- وتكرر اللجنة الفرعية توصيتها للبرازيل باعتماد خطة عمل تتضمن أهدافاً وتدابير ومواعيد نهائية لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٥٨ من تقريرها، وتطلب تلقي تفاصيل عن ذلك، بما يشمل الأطر الزمنية والوسائل اللازمة لتنفيذ التوصيات المذكورة تنفيذاً فعالاً.

سابعاً - الأوضاع المادية في مرافق الاحتجاز

ألف - الاحتجاز الاحتياطي لدى الشرطة

٦٣- أشارت اللجنة الفرعية إلى مشكلة كبيرة متمثلة في اكتظاظ مرافق الشرطة (الفقرة ٧٥ من التقرير). وتشمل هذه المشكلة في بعض الحالات الاكتظاظ المفرط الكافي ليشكل ضرباً قاسياً من ضروب سوء المعاملة. وتلاحظ اللجنة الفرعية إشارة البرازيل من جديد إلى المعايير، بما فيها الحيز الأدنى المخصص للمحتجزين والقدرة الاستيعابية للزنايات (الفقرات ٤٥-٤٩ من رد الدولة). ومع ذلك، تشعر اللجنة الفرعية بالقلق الشديد لأن رأي البرازيل القائل إن 'هناك استجابة واسعة النطاق للقرارات المحددة' في القرار رقم ٩، لا يتفق مع الحالة الموجودة في مراكز الشرطة والسجون في الواقع كما شاهدتها اللجنة الفرعية خلال زيارتها، ولا يستند إليها.

٦٤- وفي حين تشير اللجنة الفرعية إلى قلقها البالغ لأن الضمانات والمعايير المنصوص عليها في القانون لا تطبق في الممارسة العملية، أي في السجون ومراكز الشرطة نفسها، تكرر توصياتها الواردة في الفقرة ٧٦ من تقريرها، وتنق بأن السلطات البرازيلية ستتخذ خطوات فورية لمنع حدوث مستويات مفرطة من الاكتظاظ الوارد وصفه في التقرير. ويشمل ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تنفيذ جميع الضمانات والمعايير ذات الصلة في الممارسة العملية.

٦٥- وفي ضوء الادعاءات المستمرة التي تلقتها اللجنة الفرعية والتي تفيد بأن مرافق الشرطة غالباً ما تكون في حالة سيئة للغاية (الفقرة ٧٧ من التقرير)، وبالإشارة إلى توصيتها الواردة في الفقرة ٧٨ من تقريرها، تطلب اللجنة الفرعية تفاصيل عما إذا أُجريت معاينة وطنية للحالة المادية لمرافق الشرطة أو عما إذا كان من المخطط إجراؤها. كما تطلب اللجنة الفرعية تفاصيل عن نتائج هذه المعاينة وأي خطة عمل قد وُضعت من أجل تناول الاستنتاجات التي توصلت إليها المعاينة، أو، - إن لم تكن قد أُجريت، - تفاصيل عن الوقت المقرر لإجرائها ولاستكمال تقريرها.

باء - اكتظاظ السجون والأوضاع فيها

٦٦- تحيط اللجنة الفرعية علماً ببرنامج البرازيل الوطني لدعم نظام السجون (الفقرة ٤٣ من رد الدولة)، الذي يشمل خطة للقضاء على نقص الأماكن في سجون النساء. بيد أن اللجنة الفرعية تدرك أن هذا الرد لا يستجيب لجميع بواعث قلقها التي سلط عليها الضوء في التقرير فيما يخص اكتظاظ السجون (الفقرات ٩٦-٩٨ من التقرير). ونتيجة لذلك، ما زالت الصورة غير واضحة لدى اللجنة الفرعية بشأن مدى معالجة البرازيل لمشكلة الاكتظاظ باعتبارها مسألة ذات أولوية. وتود اللجنة الفرعية أن تؤكد مجدداً توصيتها للبرازيل بأن تعيد

تقييم سياساتها بما يضمن معالجة مشكلة الاكتظاظ كأولوية من الأولويات، وأن تتجلى هذه الأولوية في اتخاذ خطوات فورية لمعالجة المشكلة. وبصورة خاصة، تود اللجنة الفرعية أن توجه انتباه الدولة مرة أخرى إلى توصيتها الواردة في الفقرة ٩٧، التي تدعو البرازيل إلى إعادة تقييم سياساتها المتعلقة بالأمن العام. وتحيط اللجنة الفرعية علماً باستخدام المرافق المؤقتة المشار إليه في الرد، لكن ليس من الواضح بالنسبة لها إلى أي مدى يحل ذلك المشكلة، لا سيما في الأجل الطويل. ويمكن معالجة المسألة، على سبيل المثال، من خلال وضع خطة عمل وطنية تشمل أطراً زمنية مفصلة للتنفيذ. وتطلب اللجنة الفرعية معرفة ما إذا كانت البرازيل تعطي الأولوية لمعالجة الاكتظاظ في إطار برنامجها الوطني، وإذا كان الأمر كذلك، تطلب اللجنة الفرعية الحصول على مزيد من التفاصيل عن التدابير القصيرة والطويلة الأمد الرامية إلى الحد من اكتظاظ السجون، مع إطار زمني للتنفيذ المتوقع.

جيم - الأوضاع المادية في السجون

٦٧- تحيط اللجنة علماً بالقرار رقم ٩ الصادر عن المجلس الوطني للسياسات الجنائية والعقابية، والرامي إلى وضع معيار معماري لتحسين الأوضاع في المؤسسات الجنائية، وتطلب نسخة من هذا القرار لتقديم تعليقاتها عليه. وتذكر أن القواعد نفسها، في الوقت الحالي، لا تطابق الحقيقة في السجون، وتتفق بأن البرازيل بصددها اتخاذ خطوات لتنفيذ القواعد تنفيذاً تاماً. كما تطلب اللجنة الفرعية الحصول على تفاصيل خطط تنفيذ القرار في جميع أنحاء البرازيل، بما في ذلك الأطر الزمنية.

دال - تقديم الرعاية الصحية

٦٨- ما زالت اللجنة الفرعية تشعر بالقلق الشديد بسبب عدم تقديم ما يكفي من الرعاية الصحية، حيث تبين للجنة الفرعية، في معظم المرافق التي زارتها، أن هذا الأمر يبعث على بالغ القلق (الفقرات ٣٦-٥١ من التقرير). وترحب اللجنة الفرعية بالمعلومات المفصلة التي قدمتها البرازيل (الفقرات ٩٧-١١٨ من رد الدولة). وتشمل هذه المعلومات خطة البرازيل الوطنية للصحة في نظام السجون. وبينما تحيط اللجنة الفرعية علماً بتوفير هذه الخطة تغطية صحية لنسبة ٦٩,٣٠ في المائة من نزلاء السجون حتى الآن، تود أن تؤكد ضرورة حصول جميع المحتجزين على الرعاية الصحية. وترحب اللجنة الفرعية بالتقدم الجاري إحرازه في هذا الصدد، بما في ذلك زيادة الموارد المالية، وتطلب الحصول على مزيد من المعلومات.

٦٩- وتطلب اللجنة الفرعية بالأخص الحصول على تفاصيل بشأن الخطة المنقحة التي وضعها فريق عمل مشترك بين الوزارات (الفقرة ١٠٣ من رد الدولة). وتطلب معلومات عن الطريقة التي تتوخى بها تغطية جميع المحتجزين بالرعاية الصحية، والأطر الزمنية لتحقيق ذلك.

ثامناً - الضمانات

٧٠- لقد سلطت اللجنة الفرعية الضوء على عدم تقيد الشرطة بشكل عام بالضمانات (الفقرة ١٧ من الملاحظات الأولية، والفقرة ٢٢ من التقرير). وما يهيم اللجنة الفرعية كثيراً ليس وجود الضمانات، بل تنفيذها. وتذكر اللجنة الفرعية الدولة بأنه من أجل منع التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، يجب عدم الاكتفاء بالنص على ضمانات على المستويين القانوني والسياسي، بل يجب تطبيق هذه الضمانات. وسترحب اللجنة الفرعية بما يرد من البرازيل من تعليقات أكثر تفصيلاً عن الخطوات الجاري اتخاذها والمخطط لها لكفالة التقيد بالضمانات، بما فيها بالأخص تلك المذكورة في الفقرات ٦٤ و ٦٦ و ٦٨ و ٧٠ و ٧٢ من تقرير اللجنة الفرعية.

تاسعاً - الآليات والسياسات الأخرى لمنع التعذيب ومكافحته في البرازيل

٧١- ترحب اللجنة الفرعية بالتفاصيل المتعلقة بالآليات والسياسات المصممة من أجل منع ومكافحة التعذيب وسوء المعاملة، التي تضاف إلى الآلية الوقائية الوطنية والآليات المحلية المشيئة لها. وتسلط اللجنة الفرعية الضوء بالأخص على 'الخطة الرئيسية' للبرازيل (الفقرات ٥١-٨٣ من رد الدولة)، الرامية إلى 'تحقيق التآزر بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات بغية تحسين أوضاع السجون في البرازيل'، والفرع الخامس من رد الدولة.

ألف - الخطة الرئيسية لنظام السجون

٧٢- فيما يخص الخطة الرئيسية التي 'تتضمن قائمة بالتدابير التي ينبغي أن تطبقها الولايات والمقاطعة الاتحادية في الآجال القصيرة والمتوسطة والبعيدة'، تطلب اللجنة الفرعية تفاصيل عن الكيفية والوتيرة التي سيستعرض بها التقدم المحرز في تنفيذ هذه الخطة وكيفية تنفيذها والجهات التي ستضطلع بذلك.

٧٣- وفيما يخص أهداف الخطة ('غاياتها')، توصي اللجنة الفرعية البرازيل بأن تفكر في أن تضيف إلى قائمة الأهداف هذه إنشاء آلية وقائية وطنية مستقلة بشكل كامل وعملية تماماً ومزودة بالموارد، وإنشاء آليات وقائية محلية، مثل تلك المنشأة في ريو، وتدريب العاملين في أماكن الاحتجاز وأفراد الشرطة على سياسات عدم التسامح مطلقاً مع التعذيب وسوء المعاملة والفساد.

باء- المجالس المجتمعية

٧٤- فيما يخص المجالس المجتمعية المشار إليها في رد البرازيل (الفقرات ٨١-٨٣ و ١٥٣)، تطلب اللجنة الفرعية مزيداً من المعلومات عن هيكل هذه المجالس وطريقة عملها. وتحيط اللجنة الفرعية علماً بأن هذه المجالس المجتمعية هي هيئات لتنفيذ العقوبات تسعى من خلال المشاركة الاجتماعية إلى صون حقوق السجناء ومراقبة تطبيق سياسات السجناء على المستوى المحلي. وترحب اللجنة الفرعية بجميع إجراءات الرقابة الإضافية لتنفيذ السياسات، وهي إجراءات تعتبرها ضرورية لمنع التعذيب وسوء المعاملة.

٧٥- وتطلب اللجنة الفرعية الحصول على تفاصيل بشأن ما يلي:

(أ) طريقة تشكيل هذه المجالس، أي على سبيل المثال، من هم أعضاؤها، وكيف يجري تعيينهم، وهل ينتمون إلى وكالات حكومية أو أنهم مستقلون؛

(ب) ما هي ولاياتهم وصلحياتهم؛

(ج) ما إذا كانت المجالس المجتمعية موجودة وتعمل في جميع الولايات، وما إذا كانت تراقب جميع أماكن الاحتجاز في جميع أنحاء البرازيل؛

(د) إذا لم يكن لدى جميع مناطق البرازيل مجلس، فهل يُعتمزم إنشاء مجلس في تلك المناطق التي لا توجد فيها مجالس، وضمن أي إطار زمني؛

(هـ) ما هي أساليب عمل المجلس المجتمعي، وبالأخص، الطريقة التي يحقق بها هدف صون حقوق السجناء ومراقبة تطبيق سياسات السجناء على المستوى المحلي. وترغب اللجنة الفرعية بشكل خاص في معرفة دورية الزيارات التي تقوم بها هذه المجالس إلى مرافق السجن، وما إذا كانت تزور جميع المرافق التي تندرج في إطار ولايتها على نحو منتظم، وكيفية متابعتها لضمان التنفيذ.

جيم- مكاتب أمين المظالم

٧٦- في حين تحيط اللجنة الفرعية علماً بالهدف ٣ من الخطة الرئيسية للبرازيل، وترحب بإنشاء دائرة مستقلة ومكتفية ذاتياً لأمين المظالم، تطلب اللجنة الفرعية مزيداً من التفاصيل المحددة. وتطلب بالأخص تفاصيل عما أُنجز بالتحديد من أجل تعزيز استقلالية أمناء المظالم، ومنحهم قدرة على إجراء تحقيقات فعالة. وتطلب اللجنة الفرعية أيضاً تفاصيل عن مكاتب أمناء المظالم المتأثرة بالتحديد بهذه التدابير.